

ذلك قال له أبو العباس : أَقْنِعتَ بالجواب ؟ فقال : نعم . قال : فإن قال لك قائل في جوابنا هذا كذا ، ما أنت راجع إليه ؟ وجعل أبو العباس يوهي جواب المسألة ويفسده ويعتلّ فيه ، فبقي إبراهيم سادراً لا يُحير جواباً ، ثم قال : إن رأى الشيخ - أعزّه الله - أن يقول في ذلك ؟ فقال أبو العباس فإن القول على نحو كذا ... فصَحَّ الجواب الأول وأوهى ما كان أفسده به ، فبقي الزجّاج مبهوتاً ، ثم قال في نفسه قد يجوز أن يتقدّم له حفظ هذه المسألة واتفق القول فيها ثم يتفق أن أسأله عنها . فأورد عليه مسألة ثانية ، ففعل أبو العباس فيها بنحو فعله في الأولى حتى والى بين أربع عشرة مسألة ؛ يجيب عن كل واحدة منها بما يقنع ، ثم يفسد الجواب ، ثم يعود إلى تصحيح القول الأول . فلما رأى ذلك إبراهيم بن السريّ قال لأصحابه : عودوا إلى الشيخ ، فلست مفارقاً هذا الرجل ، ولا بدّ لي من ملازمته ، فعاتبه أصحابه وقالوا : تأخذ عن مجهول لا تعرف اسمه ، وتدع من قد شُهر علمه وانتشر في الآفاق ذكره ؟ فقال لهم : لست أقول بالذكر والنحو ولكني أقول بالعلم والنظر . فلزم أبا العباس ، وسأله عن حاله ، فأعلمه برغبته في النظر وأنه قد حبس نفسه على ذلك إلا ما يشغله من صناعة الزجّاج في كل خمسة أيام من الشهر ، فيتقوّت بذلك الشهر كله . ثم أجرى عليه في الشهر ثلاثين درهماً ، وأمره أبو العباس باطّراح كتب الكوفيين . ولم يزل ملازماً له . وأخذاً عنه حتى برع من بين أصحابه «^(١)» .

على أن هذا لا يعني أن شيوخ الزجّاجي كلهم كانوا بين البصريين والكوفيين ، وإنما كان بعضهم ذا مذهب أو اتجاه واضح ، كابن الأنباريّ الذي كان كوفياً ، بل « أحفظ من تقدم من الكوفيين^(٢) وأعلم الناس بنحوهم^(٣) » ، وشديد الولاء لمذهبهم « حتى إنه تعصّب ضد ابن كيسان ، لأن هذا خلط بين المذهبين .

(١) طبقات الزبيدي ١١٨

(٢) المصدر السابق ١٧١

(٣) معجم الأدباء ٣٠٦/٨